المجلد5 / العـدد 2
(ديسمبر2023) ص 30 - 56
ISSN : 2773 - 3203/ EISSN : 2830 – 8131

مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية

تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم و أثرها في مواجهة سوق العمل اللبناني
دراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اللبنانية

The challenges of applying education economics and its impact on the Lebanese labor market A study on a sample of faculty members in Lebanese universities

د.يعقوب عدنان [1*]
Dr. ADNAN Yaakoub
[1] محاضر في الجامعة الاسلامية في لبنان، لبنان، LIBAN Dr.yaakoub74@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/13 تاريخ القبول: 2023/12/30 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص: انطلاقاً من التحديات والتغيرات التي تواجه عملية تطبيق اقتصاديات التعليم وأثرها في مواجهة متطلبات سوق العمل، جاءت هذه الدراسة، لتكون على درجة بالغة من الأهمية، لهذا الغرض قمنا بالدراسة الميدانية لإثبات أو نفي بعض الفرضيات من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس من كليات العلوم الاقتصادية والإدارية والتربوية في الجامعات اللبنانية، التي تضم 39 جامعة ومعهداً. توصلت الدراسة الى توجيه الطلاب نحو المهن الإدارية والفنية والإنتاجية التي تغطي احتياجات السوق، مع ضرورة التركيز على البعد النوعي وليس الكمي فقط، ليكون توائم بين مخرجات العملية الاقتصادية التربوية ومتطلبات وحاجات السوق المحلي.

كلمات مفتاحية: اقتصاديات التعليم، سوق العمل، الجامعات اللبنانية،
تصنيفات JEL : I25,J21,J23,J44

Abstract:

Based on the challenges and changes facing the process of applying the economics of education and its impact on facing the requirements of the labor market, We conducted a field study to prove or deny some hypotheses from the point of view of a sample of faculty members from the faculties of economic, administrative and educational sciences in Lebanese universities. The study concluded that it is necessary to direct students towards administrative, technical and productive professions that cover the needs of the market, with a focus on the qualitative dimension and not just the quantitative, in order to harmonize the outcomes of the educational economic process with the requirements and needs of the local market.

Keywords: economics of education, labor market, Lebanese universities.
Jel Classification Codes: I25,J21,J23,J44

* المؤلف المرسل

1.مقدمة :

اهتمت الدول المتقدمة والنامية على السواء دوماً بالتعليم، بعد أن أدركت أن التعليم الجيد مفتاح لنهضتها. حيث أصبح للتعليم أربع وظائف تتداخل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي: الإسهام في تنمية الموارد البشرية والبحث عن المعارف الجديدة واكتشافها وتطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية، ونشر المعرفة وإشاعتها بين أكبر عدد من المواطنين. فالنظم التعليمية ليس في مقدورها العزلة عن مجتمعاتها، ولا يمكنها التخطيط لمستقبلها بعيدا عن التخطيط للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، لأن النظام التعليمي منظومة واسعة من العلاقات والإجراءات تتعدى الطلبة والمعلمين والمدارس إلى كونها وسيلة لإحداث التغير الاجتماعي. لذا صار الاقتصاديون في مقدمة المدافعين عن الاستثمار في التربية شريطة أن يكون هذا الاستثمار مصحوب بضوابط الكفاءة والكفاية والفعالية والجودة والنوعية. فبدون ذلك تبقى التربية عبئا على كاهل الاستثمار القومي، حيث تؤكد استراتيجية تطوير التعليم على العمل مع المجتمع بجميع جوانبه، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

2.1. إشكالية الدراسة :

تشهد المجتمعات الحديثة تحديات عالمية متسارعة ومتفاوتة التأثير على عدة أصعدة؛ انعكست على التعليم بأنواعه الذي أصبح يواجه تحديات جمة وتطورات عديدة جعلته دائم التغيير والتطور ليتناسب مع المتغيرات الاقتصادية لتغطية متطلبات السوق المحلي اللبناني، ومع تفاقم هذه التغييرات وازدياد التحديات من ازدياد النمو السكاني وبطالة الخريجين اللبنانيين، وضعف التمويل وقلة الموارد، والتحديات المتعلقة بالبحث العلمي وثورة المعلومات، أدت إلى تشكيل فجوة لا بد من التوقف عندها ودراستها، لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم وأثرها في مواجهة متطلبات سوق العمل اللبناني من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اللبنانية، حيث تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الأساسي :

ما هي أبرز التحديات المتعلقة بتطبيق اقتصاديات التعليم ودورها في مواجهة متطلبات سوق العمل اللبناني ؟

3.1. أهمية الدراسة:

1.3.1.الأهمية العلمية:

تعد الأهمية العلمية للدراسة بمثابة إضافة علمية مهمة، إذ على حسب علمنا لم تجري أي دراسة من هذا النوع في الجمهورية اللبنانية.

1.2.3.1.الأهمية التطبيقية :

انطلاقاً من أن تكلفة الفرصة الضائعة من الإنفاق على التعليم في لبنان وغيرها من التكاليف، تعوض بشكل أكبر من خلال الفوائد المتراكمة للتعليم على الأفراد المتعلمين والمجتمع ككل في صورة عوائد أعلى، إنتاجية متزايدة. يمكن الاستفادة من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة عبر إبراز العلاقة بين تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم وأثرها في مواجهة متطلبات سوق العمل اللبناني من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اللبنانية.

4.1. فرضيات الدراسة :

استكمالا لمتطلبات الدراسة، بهدف الإجابة عن السؤال المثار في مشكلة الدراسة تم وضع الفرضيات كالآتي :

- الفرضية الأولى: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم ومتطلبات سوق العمل اللبناني لدى أعضاء الهيئة التدريسية تعزى لمتغير(النوع الاجتماعي، سنوات الخبرة، العمر، الرتبة الأكاديمية)
- الفرضية الثانية: يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) بين تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم ومتطلبات سوق العمل اللبناني.
- الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم ومتطلبات سوق العمل اللبناني.

5.1.الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع اقتصاديات التعليم، ومنها :

1.5.1.دراسة (الزنفلي، 2017) بعنوان "الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي : الكفاية والكفاءة والعدالة دراسة تحليلية". وهدفت إلى تحليل حجم وهيكل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي، ونمط تخصيصه على الأبواب المختلفة، لبيان مدى كفاءة وعدالة توزيعه، تم استخدام المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة (2006/ 2007 – 2016/ 2017) جاء على قدر كبير من انخفاض الكفاية والكفاءة والعدالة، بما يؤدى إلى تدهور حال التعليم وانحدار نوعيته، بسبب النقص والقصور والتدهور في مدخلات

نظام التعليم، وهذا ما يفسر ما آلت إليه أوضاع التعليم قبل الجامعي في مصر من تردي الحال، وبالتالي لا يمكن الوفاء بحق جميع أبناء المجتمع في تعليم عالي الجودة، ولا يتسق هذا مع التعهدات والالتزامات التي أعلنتها الحكومات المصرية المتعاقبة عبر التشريعات والسياسات والخطط بشأن الارتقاء بمستوى التعليم قبل الجامعي وتطويره وتجويده وصولا إلى المعدلات العالمية، وإتاحتها للجميع،

2.5.1.**دراسة (أبو سمور،2012)** بعنوان " اقتصاديات التعليم العالي الخاص في مصر والأردن دروس مستفادة من الحالة الفلسطينية " هدفت إلى توضيح كيفية توفير المصادر والموارد المالية اللازمة لقيام المؤسسة التعليمية العليا الخاصة بمهامها ووظائفها من تدريس وبحث علمي وخدمة للمجتمع بكل فعالية وكفاءة، وهدفت الدراسة ايضاً إلى توضيح مصادر التمويل وأنماطه في التعليم وتحليل واقع التعليم ومصادر تمويله، وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل إذ أن بعض الجامعات لا تعتمد بدراستها على البحث العلمي ووجود فجوة أخرى بين متطلبات السوق العملية ومخرجات التعليم، مما يؤدي إلى تفاوت رواتب وأجور العاملين وهذا ما يقصد به انخفاض النوعية والجودة على حساب الكم بسبب انتشار الجامعات وزيادة الطلاب وأن هناك سياسات مالية متبعة بالشركات تمنح بموجبها علاوات مالية تحت مبرر استقطاب الكفاءات النادرة وهذا بدوره يزيد من تحديات سوق العمل.

3.5.1.**دراسة (درادكة،2010)** بعنوان "تقدير درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل الأردني" وهدفت إلى تقدير درجة موافقة وتناسب مخرجات التعليم الأردني مع متطلبات سوق العمل المحلي من أجل التعرف على المشاكل التي قد تواجه السوق المحلي تجاه التعليم الجامعي وما تخرجه الجامعات من كوادر مؤهلة علميا، وتوصلت إلى أن هناك نسبة كبيرة في زيادة أعداد الخريجين وأن الذكور يتقدمون على الإناث في نسب التعيين مما يؤدي إلى تعمق المشكلات التي يعاني منها التعليم و السوق المحلي.

4.5.1.**دراسة (بدر،2007)** بعنوان "تصورات العاملين في الشركات الاردنية لتعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل" هدفت إلى الكشف عن تصورات العاملين في الشركات الاردنية لتعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الاردني، وإلى تحديد العوامل المحورية التي تميز تصورات أفراد العينة لتعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق باختلاف نوع الجامعة والتخصص والجنس والمركز الوظيفي والمؤهل العلمي

ونوع القطاع والخبرة، وتوصلت الدراسة إلى أن أفراد العينة التي تم أخذها لديهم تصورات ايجابية لتعزيز المواءمة كمياً ونوعياً وجود دلالة إحصائية ميزت مستويات التخصص والمركز الوظيفي ونوع القطاع والخبرة.

8.5.1.التعليق على الدراسات السابقة:

وباستعراض الدراسات السابقة نجد أن هناك اختلاف بين مجال هذه الدراسة والدراسات السابقة فقد وجد أن الدراسات اغلبها تهدف إلى توضيح كيفية توفير المصادر والموارد المالية اللازمة لقيام المؤسسة التعليمية العليا الخاصة بمهامها ووظائفها من تدريس وبحث علمي وخدمة للمجتمع بكل فعالية وكفاءة، أو إلى تقدير درجة موافقة وتناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل المحلي من أجل التعرف على المشاكل التي قد تواجه السوق المحلي تجاه التعليم الجامعي ومتخرجة الجامعات من كوادر مؤهلة علميا، وهدفت الدراسات أيضاً إلى قياس محددات العرض والطلب على العمل ومجالات تأثيرها واستخدامها كسياسات فعالة في التأثير على سوق العمل. بالإضافة إلى بيان التناسب بين ما يخرجه نظام التعليم من كوادر بشرية متعلمة وبين احتياجات السوق لهذه الكوادر وبيان الفرص التي تحصل عليها هذه الكوادر من فرص في سوق العمل. تتفق هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري والاستفادة من بعض مراجع تلك الدراسات، لكنها تختلف في استكمال الجوانب التي لم يتم استيفاؤها في حدها الموضوعي عبر الإضاءة على تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم وأثرها في مواجهة متطلبات سوق العمل اللبناني.

2. مدخل لاقتصاديات التعليم :

1.2. مفهوم اقتصاديات التعليم:

مع ازدياد معدلات النمو وتطور التعليم بدأت تتشكل مفاهيم وأفكار للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، وظهرت مفاهيم ورؤى جديدة في نظريات متماسكة تحاول تفسير العلاقة بين التعليم وحركة إنماء المجتمع، وتعيد توجيه التعليم وربطه بحركة النمو أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(محمد، 2011)

وانطلاقاً من أن هدف التعليم لم يعد قاصرا على إشباع حاجات الأفراد ومطالبهم الشخصية، وإنما تعدى ذلك إلى تحقيق حاجات المجتمع ومطالبه المختلفة في الحاضر والمستقبل. هنا تبرز العلاقة بين النظام التعليمي وتخطيط تنمية الموارد البشرية كأحد الجوانب الرئيسة التي تؤكد العلاقة العضوية بين النظام التعليمي وتقدم المجتمع. ومن هنا أصبح تطبيق اقتصاديات

التعليم كفرع من النظرية الاقتصادية جزءاً من الأمور الأساسية في مجال العلوم الاجتماعية، وقد أثرت هذه المفاهيم ولا تزال تؤثر على خيارات الحكومات في مواجهة المشاكل التي قد تواجه أسواق العمل في العالم (أبو سمور،2012، ص 11).

يمكن تعريف مفهوم اقتصاديات التعليم وأنه: «العلم الذي يدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده الموارد الإنتاجية المتاحة، واستخدامها في القيام بمختلف أنواع التعليم والتدريب، وتنمية المعرفة والمهارات، والقدرات العقلية والشخصية، خلال فترة زمنية محددة، وتوزيعها للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل.

أما أبرز التعريفات شيوعا علم اقتصاديات التعليم فهي: «إنه العلم الذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية، بشريا وماليا وتكنولوجيا وزمنيا، من أجل بناء البشر بالتعليم والتدريب، بناء شاملا متكاملا حاضرا ومستقبلا فرديا واجتماعيا، ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا البناء» (الشعراني،2016،ص18) .

2.2. أهمية اقتصاديات التعليم:

تبرز أهمية علم اقتصاديات التعليم بمضمونه علماً ومجالاً قديماً وحديثاً في الوقت نفسه، حيث بدأت الدراسات العلمية تُنتج هذا العلم في بداية الستينات من القرن الماضي على الرغم من جذوره التاريخية البعيدة التي تصل إلى أفلاطون وما قبله، وكغيره من العلوم فقد اختلف المتخصصون في هذا العلم على تحديد مفهوم واحد له، بسبب وجهات اختلاف النظر والتخصصات، والاختلاف حول أصل هذا المجال وحداثته (فُليه،2007).

ونظراً لما تبين من علاقة وطيدة بين الاقتصاد والتعليم بدأ الاهتمام واضحاً وجلياً باقتصاديات التعليم فوضع رجال الاقتصاد اهتماماتهم بعض من الدوافع والاعتبارات ومنها:(أبو سمور، 2012):

- أن رأس المال وحده لم يعد أهم مجالات تحقيق التنمية الاقتصادية، فأصبح الإنسان المتعلم له دور كبير ومهم في زيادة الإنتاج وتحسين العملية الإنتاجية، بعدما كان يعتقد في ذلك هو رأس المال والعمل فقط.

- محاولة الكشف عن أسباب النمو الاقتصادي والاجتماعي وتفسير أسباب هذا النمو التي عجزت عن تفسيره النظريات الاقتصادية التقليدية والتي تعتمد على الأرض ورأس المال وحجم العمالة في تفسيره.

- اعتبار التعليم عملية استثمارية اقتصادية في الموارد البشرية ومجال هام من مجالات الدراسات الاقتصادية، ومن هنا جاء الاهتمام والضرورة التي تحتم المراجعة المستمرة لمناهج التعليم الجامعي وما تزود به الطلاب من معلومات وقيم ترتبط بأنماط الإنتاج والاستهلاك المنشودة.

- أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو ما شرط ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في التعليم يساعد في القضاء على التخلف وتحقيق التنمية.

- التعليم يؤدي إلى تقسيم العمل مما ينتج عنه تخصصات دقيقة ومهارات محددة تجعل استخدام الآلات الحديثة أمراً ميسورا ومنتجاً، كذلك يعمل التعليم على تخريج الطبقة الفنية القادرة التي تمتلك عمق المعرفة واتساع النظرة والتي تستطيع معها أن تقود التطور الاقتصادي؛ إذ أن التطور الاقتصادي يفتح أسواق العمل للأيدي العاملة المتخصصة، وهو بذلك يمثل مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة للأفراد، وكلما زادت الدخول مع التنمية الاقتصادية للمجتمع زادت تطلعاتهم إلى فرص تعليمية أخرى أعلى وارقى.

3.2. تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم :

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه مجال تطبيق اقتصاديات التعليم والتي تفرض عليه التجديد والتطوير والتحديث للموضوعات الذي يتناولها وكيفية معالجتها :

1.3.2. تحديات النظام العالمي للتعليم: من بين أهم ما يميز مجتمع المستقبل أنه مجتمع متعدد الخيارات فلقد شهد العالم تنوع في المنتجات والخدمات والتقدم التكنولوجي بهدف إشباع العديد من الأذواق والتطلعات لدى جمهور المستهلكين، وإنشاء ما يطلق عليه خبراء الدعاية والإعلان "مجتمع السوق المجزأة اللامركزية". أما اليوم تبنى العلاقات الجديدة بين الدول على أساس التكنولوجيا، وتحقيق المصالح المشتركة حيث أصبحت الأيديولوجيا في المقام الأخير من اهتمامات الدول، و تحول السلطة تجاه سلطة المعرفة لتصبح نمط السلطة السائد في المستقبل .

2.3.2.تحديات تطبيق نظام الجودة: نظراً لفشل التعليم في إصلاح ذاته، وفشله في مواجهة أخطر مشكلاته وهي المتعلقة بجودة خريجه وزيادة تكلفتها، " والراكد "عن إنتاجيته، بدأت القوى الخارجية في المجتمع في التدخل، وساعدها على ذلك تزايد عدم الثقة من جانب المجتمع في التعليم ومخرجاته، ومن ثم وضع المجتمع مجموعة من الأنظمة بحجة التقويم والرقابة لتحقيق الفعالية

وربطه بمكونات الجودة الشاملة وهذه المكونات هي: جودة الإعداد والبنية التحتية ومستويات الكفاية (التقييم، التنفيذ والتحقيق)جودة الرقابة والضبط والمداخل السابقة.

3.3.2.تحديات تغيير هيكلة المنظمات: إن جمع بين سيناريوهات التغيير على تعددها وتنوعها، هو "إرادة التغيير" أي كيفية إعادة التفكير بشكل أساسي في النظم التي تسير عليها المنظمات بدءا بالعمليات والهياكل التنظيمية، والأفراد وأسلوب الإدارة وانتهاء بثقافة المنظمة وما يسودها من قيم ومفاهيم، والاهتمام كذلك بتكنولوجيا القيادة باعتبارها أهم العناصر في الربط بين المكونات الرئيسية للمنظمة وما يرتبط بها من رؤية وقدرة على التجديد والتغيير والابتكار المستمر .

4.3.2.تحديات تمويل وتطوير التعليم: هناك مجموعة من الحقائق مرتبطة بقضايا تمويل التعليم والتجديدات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع في مجالات التمويل، ويمكن حصرها في:_ وصول بعض الدول النامية إلى سقف محدد في الإنفاق على التعليم لا يمكن زيادتها، _العوامل الديموغرافية التي تؤدي إلى زيادة وتيرة الضغط والطلب الاجتماعي على التعليم العالي. _ ترسخ مفهوم مسئولية المجتمع بكامله. (العدواني،2007، 37-44)

وفي ظل هذه الحقائق والاتجاهات المترسخة لابد للتعليم أن يبحث عن مصادر غير تقليدية للتمويل، ويأتي القطاع الخاص في مقدمة هذه المصادر، وإذا كان هذا المصدر لم يساهم بالقدر المطلوب في كثير من الدول النامية، فإنه في الدول الصناعية والمتقدمة ساهم بقدر كبير في تمويل مؤسسات التعليم ومراكز البحوث التابعة لها، بالمقابل نجد أن دخل الجامعات الكبيرة من البحوث والاستشارات هو الأكبر في مجال الموارد التي يتم الحصول عليها من مصادر التمويل غير الحكومية، أما في المنطقة العربية فلا يزال حجم التمويل التقليدي (الحكومي) هو المسيطر، تأتي بعده الرسوم الطلابية حيث تم السماح للقطاع الخاص بإنشاء جامعات ومعاهد للتعليم، يتم تمويلها بالكامل من قبل القطاع الخاص، أو بتمويل مشترك مع الحكومة حيث سمحت بترخيص إنشاء الجامعات الخاصة التي يتوجب عليها التمويل الذاتي لنشاطاتها.

5.3.2.تحديات التعليم التعاوني وتغيير بنية العمالة: إن ظاهرة التعليم التعاوني في العديد من مؤسسات التعليم آخذة في الازدياد ويعود ذلك للاهتمام المتزايد بجعل المقررات الدراسية أكثر وفاء لاحتياجات المجتمع، عن طريق إدخال الخبرة العملية ضمن الإعداد النظري، بالإضافة إلى اعتماد السياسات الهادفة إلى فتح المجال أمام الفئات المحرومة في المجتمع لاستكمال دراستها. وبناء على ذلك يوفر التعليم التعاوني الخبرة العملية (تواتر فترات العمل والدراسة) في قطاعات ومرافق

الصناعة والتجارة، وأيضا يقدم هذا النموذج بدائل أخرى للدورات القصيرة ودورات إعادة التأهيل المخصصة لقطاعات القوى العاملة التي تحتاج إلى إعادة تدريب بشكل مستمر حتى يتسنى لها مواكبة التغيرات التي تحدث في طبيعة المهن (فريفر، 2020، 128).

6.3.2.تحديات إنشاء شركات البحوث والتطوير: تنشأ هذه الشركات داخل الجامعات أو خارجها يكون الهدف منها توظيف البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا لتطوير الإنتاج، حيث يقوم بعضها بنقل خبراء إلى الجامعات للتدرب فيها، كما نجد البعض الآخر من هذه الشركات يتعاون أيضا من خلال مشروعات مشتركة مع الشركات الأخرى الموجودة خارج الجامعة، غير أنه في مجمل الدول العربية لازال مستوى التنسيق والتعاون بين هذه القطاعات ضعيف، لكن في النهاية لا بد من تعظيم دور القطاع الخاص كشريك أساسي مع القطاع العام ومؤسساته في تطوير وتمويل مؤسسات التعليم العالي بهدف الاستثمار في دعم المؤسسات الإنتاجية والصناعية .

7.3.2.تحديات قطاع الأعمال :تبرز الحاجة إلى أن يلعب قطاع الأعمال (الصناعة، التجارة والخدمات) دورا مهما في الرقابة على النوعية والتأكيد على جودة التعليم وذلك من خلال مساهمته في جوانب متعددة من النظام مثل: المساهمة في صياغة المناهج، تقويم عملية التعليم، المساهمة في تطوير وتنفيذ برامج التناوب بين التعليم والتدريب برامج إعادة تدريب وتأهيل الخريجين العاطلين عن العمل بهدف تأهيلهم للقيام بوظائف أخرى متاحة في سوق العمل .

8.3.2.تحديات الفرص الجيدة: الجدير بالذكر أن شعوب العالم اليوم لم يكن لديها مثلما لديها الآن من القوة والقدرة على تشكيل مستقبلها، من هنا لا بد من اتخاذ قرارات هامة وملحة من جانب جيل واحد لضمان الرخاء والتقدم، عبر إجراء عمليات تغيير عميقة وفي زمن قصير وبسرعة تتجاوز قدرة المجتمعات والبشر على التكيف معها، بل وضرورة استباقا أحيانا وتزايد بالتالي تخوف الكثير من دول العالم، خاصة الدول النامية من ازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، إلا أنه من الضروري أن تتزايد في نفس الوقت قناعة العالم الثالث بأن هناك تحديات وفرص جيدة للقفز والسبق والتفوق.

3. سوق العمل اللبناني ومخرجات التعليم :

1.3. مفهوم سوق العمل اللبناني:

يواجه سوق العمل اللبناني تحديات كبيرة منها على سبيل المثال مواجهة حجم المعروض في سوق العمل من خلال زيادة معدل النمو السكاني (حيث ارتفع عدد سكان لبنان من نحو 1.33

مليون نسمة عام 1950 إلى نحو 6.8مليون نسمة عام 2019،أي أكثر من ستة أضعاف في خمسين عاماً) (المعهد العربي للتخطيط، 2020). ووفقاً لنتائج مسح القوى العاملة للمقيمين حسب البيانات الواردة في تقرير "متابعة مسح القوى العاملة في لبنان (2022) والذي تضمن النقاط التالية:

1.1.3. معدل المشاركة في القوى العاملة: بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة (43.4 (LFPR٪ في لبنان ، مما يشير إلى أن أقل من نصف السكان في سن العمل كانوا إما يعملون مقابل أجر أو ربح ، أو يبحثون عن توظيف، حيث بلغ معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة 66.2٪ وهو أعلى بكثير من نسبة الإناث 22.2٪.بالمقابل بلغ معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة 34.3٪ ، وهو أقل بكثير من معدل مشاركة البالغين 46٪ ، لأن الشباب غالبًا ما يكونون في التعليم.

2.1.3. نسبة العمالة إلى السكان: بلغت النسبة 30.6٪ وهي أقل من معدل المشاركة في القوى العاملة كما مُتوقع كانت أعلى بالنسبة للرجال (47.4٪) منها عند النساء (15٪) ، وأقل للشباب(17.9%) نسبة البالغين(34.2٪).

3.1.3. معدل البطالة: عند تحليل سوق العمل اللبناني نرى تفاقم مشكلة البطالة، حيث لامست 20% في العام 2014 في حين بلغ معدل البطالة بين أصحاب المؤهلات نحو 37 % في العام 2019 ، وبلغت في كانون الثاني 2022 حوالي 29.6٪ ، مما يشير إلى أن ما يقرب من ثلث القوة العاملة كانت كذلك عاطلة عن العمل وكانت نسبة بطالة الإناث (32.7٪) أعلى إلى حد ما من معدل الذكور (28.4٪) بينما بلغ معدل الشباب (47.8٪) ضعف معدل البالغين (25.6٪) ويمكن إرجاع ظاهرة البطالة في لبنان إلى عوامل عديدة: اجتماعية، اقتصادية، وديمغرافية، نوجز أبرز أسبابها بالآتي :

- عدم ربط المناهج التعليمية الجامعية والمهنية بالواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم؛
- عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين الجدد أما بسبب أعدادهم الكبيرة المتوافدة سنويا، وإما اختصاصاتهم التي ما عاد يستوعبها سوق العمل المحلي؛
- النمو غير المتوازن بين المناطق والقطاعات الإنتاجية في ظل عدم القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة تسجيل معدلات نمو اقتصادي سلبية خلال الأزمة الراهنة؛
- ضعف السياسات الاقتصادية التي تكافح مشكلات التضخم المالي، وارتفاع تكاليف الإنتاج وأجور اليد العاملة اللبنانية؛

- توافد أعداد كبيرة من اليد العاملة الأجنبية نتيجة الحروب المتنقلة التي تشهدها بعض دول الجوار، والتي أسفرت عن تقبل بمستوى أجر أقل من السائد.

2.3. العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل اللبناني:

إن متطلبات التنمية وحاجات السوق هي ضغوطات اقتصادية واجتماعية تدفع باتجاه أن يقوم التعليم العالي بدوره في المشاركة في التنمية الوطنية، وأن يتوخى الحذر في نوعية مخرجاته التي يتطلبها السوق ومدى انعكاساتها على المجتمع، ومع التغييرات العالمية فإن على المؤسسات أن تغير وتجدد بدورها أنواع المعارف التي تقدمها، ويعتبر نقل المعرفة وتطويرها لا يتم إلا على أيدي الباحثين المدربين وذوي الخبرة الواسعة في البحث والتجربة.

من هنا ضرورة الاهتمام من قبل مؤسسات السوق المحلي بعملية ترقي العملية التعليمية لأنها تعود عليها بالمنفعة الكبيرة، ورغم ما يواجهه السوق المحلي من عثرات ومشاكل وتحديات للوصول إلى الرقي الحضاري لذلك كان التركيز على العملية التعليمة من أجل إخراج قوى عاملة تتناسب وتوائم بين مخرجات العملية الاقتصادية التربوية و ومتطلبات السوق المحلي.

وهذا ما طرح مجموعة من الأسئلة التي ينبغي مراجعتها لتصويب هذه العلاقة مع سوق العمل اللبناني:

- هل استطاع التعليم العالي في لبنان أن ينتج مخرجات تلائم متطلبات سوق العمل اللبناني؟؛
- هل أصبح التعليم سلعة استهلاكية تولد أعباء إضافية غير منتجة ودون المستوى المطلوب؟.

من هنا ضرورة الإسراع في وضع سياسات تربوية قادرة على إحداث التنمية المنشودة التي تتناسب مع سوق العمل اللبناني، لأن واقع عملية التربية والتعليم في لبنان بحالتها الراهنة عاجزة عن القيام بهذا الدور، وذلك لأسباب عدة نذكر منها:

- قيادة النظام التعليمي من قبل النظام السياسي وذلك عبر تأسيس العديد من المؤسسات التعليمية التي يرى البعض أنها وجدت لتحقيق أهداف الدولة، وليس الدولة هي التي تحدد أهدافها .
- اقتصار دور الجامعات والمعاهد العليا، على تعزيز النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، حيث أنها قد لا تستطيع أن تعمل خارج هذه المنظومة التي هي جزء منها.

- رداءة الكفاءة الإنتاجية للجامعات والمدارس المتكاثرة والتي بلغ عددها حوالي 39 معهدا وجامعة خاصة، والتي يهمها الجانب الربحي في التعليم.
- تحجيم التعليم الرسمي(جامعي ،ثانوي ، مهني) وإضعاف انتاجيته، بغية إرضاء المؤسسات التعليمية الخاصة ذات الطابع الطائفي.

4. الدراسة التطبيقية لعلاقة اقتصاديات التعليم بمتطلبات سوق العمل اللبناني:

1.4. إجراءات وأسلوب الدراسة:

1.1.4 حدود الدراسة:

- **حدود الدراسة المكانية:** كليات العلوم الاقتصادية والادارية والتربوية في الجامعات اللبنانية.
- **حدود الدراسة الزمانية** : اقتصرت الدراسة على العام الدراسي 2019- 2020.
- **الحدود الدراسة البشرية:** أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات اللبنانية.

2.1.4 مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الاقتصادية والإدارية والتربوية في الجامعات اللبنانية للعام الدراسي 2019-2020، أما عينة الدراسة اشتملت على (240) عضو من أعضاء هيئة التدريس، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية.

3.1.4 أسلوب الدراسة:

تم توزيع 240 استبانة على أعضاء هيئة التدريس في مختلف كليات العلوم الاقتصادية والإدارية والتربوية في الجامعات اللبنانية، أُستبعد منها 15 لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبهذا يصبح عدد الاستبانات الصالحة لعملية التحليل 225 استبانة فقط، بنسبة استرداد 93.75%. حيث قام الباحث بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي .SPSS

4.1.4 منهجية البحث:

استخدم الباحث لأغراض استكمال هذه الدراسة المنهج الوصفي، ومن خلال الاعتماد على استبانة تم تصميمها وفقا للخطوات العلمية المتعارف عليها، والتي تتكون من قسمين رئيسيين هما:

- الأول: تضمن المتغيرات الديمغرافية لعضو هيئة التدريس(النوع الاجتماعي، سنوات الخبرة، العمر، الرتبة الأكاديمية)
- الثاني: تضمن 22 فقرة موزعة على محورين(تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم 12 فقرة، متطلبات سوق العمل اللبناني 10 فقرات)

5.1.4. صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة البحث من خلال توزيع عينة استطلاعية حجمها 10 استبانات على مجموعة من المحكمين المختصين واستخراج معامل الثبات بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار على العينة لاختبار الاتساق الداخلي وثبات الاستبانة، وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار قمنا باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل محور ومن ثم كافة المحاور (جدول رقم 1) حيث كان بلغ (0.869) للمجموع الكلي للمحاور وبحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار، كانت النتيجة (0.932)وهي دالة إحصائياً، ممّا يشير إلى صدق المقياس.

الجدول(1) : معامل الثبات والصدق ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

المحاور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
المحور الأول : تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم	12	0.896	0.946
المحور الثاني: مواجهة متطلبات سوق العمل اللبناني	10	0.841	0.917
المجموع الكلي لكافة المحاور	22	0.869	0.932

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

2.4. التحليل الوصفي والاستدلالي للدراسة الميدانية

1.2.4. وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة:

يلاحظ من الجدول رقم (2) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير النوع، نلاحظ أن أعضاء هيئة التدريس من أغلبهم من الذكور بنسبة (55.6%) بينما الإناث هن الأقل تكراراً بنسبة (44.4%)، وهذا يتوافق مع واقع الحال في الجامعات اللبنانية التي يزيد فيها أعضاء التدريس الذكور عن الإناث.
- بالنسبة لمتغير العمر، نلاحظ أن أعضاء هيئة التدريس الذين تتراوح أعمارهم بين بين 46- 55 سنة هم الأكثر بنسبة مئوية(40.9%)،بالمقابل الذين تتراوح أعمارهم 56 - 64 سنة هم الأقل تكراراً بنسبة مئوية (20.0%)، وهذا يتوافق مع نسبة أعضاء الهيئة التدريسية من حملة الشهادات العليا والعاملين في الجامعات.
- بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس بعد التعيين في الكلية: حيث شكلت النسبة الأعلى(37.3%) فئة الخبرات من 21 إلى أقل من 30 سنة، تليها(28.9%) للفئة من 11 إلى أقل من 21 سنة ، أما الفئة التي تفوق خبرتها أكثر من 31 فشكلت(18.2%) .

الجدول أدناه يبين توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية

الجدول (2): توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع الإجتماعي	ذكر	125	%55.6
	أنثى	100	%44.4
	المجموع	250	%100
العمر	بين 35 – 45 سنة	88	%39.1
	بين 46- 55 سنة	92	%40.9
	بين 56 - 64 سنة	45	%20.0
	المجموع	225	%100
الخبرة	أقل من 10 سنوات	35	%15.6
	من 11 إلى أقل من 21 سنة	65	%28.9
	من 21 إلى أقل من 30 سنة	84	%37.3
	أكثر من 31	41	%18.2
	المجموع	225	100%
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	38	%16.9
	أستاذ مشارك	43	%19.1
	أستاذ مساعد	103	%45.8
	مدرس	41	%18.2
	المجموع	225	%100.0

المصدر من إعداد الباحث

- بالنسبة لمتغير الرتبة الأكاديمية، نلاحظ أن أعضاء هيئة التدريس برتبة (أستاذ مساعد) الأكثر تكراراً بنسبة مئوية (45.8%) بينما الذين برتبة (أستاذ) هم الأقل تكراراً بنسبة مئوية (16.9%).

3.4 .عرض النتائج ومناقشتها:

يتضمن هذا الجزء نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم وأثرها في مواجهة متطلبات سوق العمل اللبناني، وسيتم عرض النتائج ومناقشتها بالاعتماد على أسئلة وفرضيات الدراسة.

1.3.4.محور التحديات التي تواجه تطبيق إقتصاديات التعليم:

الجدول (3) يوضح التحديات التي تواجه تطبيق إقتصاديات التعليم،

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
1	تسعى اقتصاديات التعليم إلى تفعيل أساليب التدريس لكسب خريجي الجامعات القدرة على الاتصال بالآخرين وحل المشكلات	3.64	0.678	1	مرتفعة
2	تركز اقتصاديات التعليم على العناية بالتدريب العملي في الدراسة الجامعية	3.29	0.918	8	متوسطة
3	تعمل اقتصاديات التعليم على تغيير سياسات القبول بالاستناد إلى متطلبات سوق العمل اللبناني	3.23	0.902	11	متوسطة
4	تركز اقتصاديات التعليم على فكرة زيادة الاستثمار في التعليم كوسيلة لزيادة رأس المال البشري	3.36	0.762	5	متوسطة
5	تسعى اقتصاديات التعليم إلى تفعيل الحراك المهني في سوق العمل اللبناني نحو المهن الإدارية والفنية والإنتاجية	3.30	0.925	7	متوسطة
6	تتضمن اقتصاديات التعليم إعادة النظر في السياسات الديموغرافية والتعليمية و ارتباطها بسوق العمل	3.40	0.881	3	مرتفعة
7	تسعى اقتصاديات التعليم إلى تحسين طرائق التعليم وإدخال الوسائل التعليمية الجديدة التي تؤثر بدورها على سوق العمل اللبناني	3.24	0.830	10	متوسطة
8	تضع اقتصاديات التعليم خطة شاملة بهدف معرفة الوظائف والمهن المطلوبة في سوق العمل	3.27	0.908	9	متوسطة
9	تستخدم اقتصاديات التعليم تكنولوجيا القيادة كأحد الأعمدة الأساسية لتغيير بنية المنظمة عبر الإبداع والتطوير .	3.33	0.968	6	متوسطة
10	تسعى اقتصاديات التعليم للتطوير عبر تشجيع وتوجيه البنوك ومؤسسات الإنتاج لإنشاء جامعات تابعة لها	3.20	0.869	12	متوسطة
11	تشمل اقتصاديات التعليم ظاهرة التعليم التعاوني عبر جعل المقررات الدراسية أكثر وفاء لاحتياجات المجتمع	3.38	0.853	4	متوسطة
12	يبرز اقتصاديات التعليم الحاجة لكي يلعب قطاع الأعمال دوراً مهما في الرقابة على النوعية والتأكيد على جودة التعليم	3.48	0.791	2	مرتفعة
المجال الكلي (تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم)		3.35	0.588	-	متوسطة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

يظهر من الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.20-3.64)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تسعى اقتصاديات التعليم إلى تفعيل أساليب التدريس ليكتسب خريجو الجامعات القدرة على الاتصال بالآخرين وحل المشكلات " المرتبة الأولى بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (0.678)، وجاءت الفقرة رقم (12) والتي تنص على" يبرز اقتصاديات التعليم الحاجة لكي يلعب قطاع الأعمال دوراً مهما في الرقابة على النوعية والتأكيد على جودة التعليم" في المرتبة الثانية بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (0.791)، وجاءت الفقرة رقم (11) في المرتبة الرابعة بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.38) وانحراف معياري (0.853)، وجاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الخامسة بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.36) وانحراف معياري (0.762) بينما حلت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (10) والتي تنص على " تسعى اقتصاديات التعليم للتطوير عبر تشجيع وتوجيه الشركات والبنوك ومؤسسات الإنتاج لإنشاء جامعات تابعة لها " بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.20) وانحراف معياري (0.869)، أما المجال الكلي (تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم) فجاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.35) وانحراف معياري (0.588).

2.3.4.محور متطلبات سوق العمل اللبناني:

يظهر من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.25-3.65)، حيث جاءت الفقرة رقم (13) والتي تنص على "يواجه سوق العمل اللبناني غياب التخطيط والتنسيق ما بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية العام " في المرتبة الأولى بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.570)، وجاءت الفقرة رقم (22) والتي تنص على "يواجه سوق العمل اللبناني مشكلة في التحاق الطلبة بالتخصصات الانسانية والاجتماعية أكثر من تخصصات التعليم المهني والتقني" المرتبة الثانية بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.46) وانحراف معياري (0.694)، ثم جاءت الفقرة رقم (21) في المرتبة الثالثة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.44) وانحراف معياري (0.711)، وحلت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (19) والتي تنص على" هناك عدم انسجام وتناغم ما بين خطط التعليم المخرجات الكمية والنوعية والطلب الحقيقي في سوق العمل اللبناني " بمتوسط حسابي (3.25) بدرجة متوسطة وانحراف معياري (0.836)، أما المجال الكلي (متطلبات سوق العمل اللبناني) جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.38) وانحراف معياري (0.441).

الجدول (4) يوضح متطلبات سوق العمل اللبناني،

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور متطلبات سوق العمل اللبناني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
13	يواجه سوق العمل اللبناني غياب التخطيط والتنسيق ما بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية العامة	3.65	0.570	1	مرتفعة
14	يواجه سوق العمل اللبناني صعوبة في تحديد نمط العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية	3.38	0.601	4	متوسطة
15	يواجه سوق العمل اللبناني صعوبة في تقدير حصة التعليم من الإنفاق العام	3.33	0.560	8	متوسطة
16	يواجه سوق العمل اللبناني صعوبة في تقييم مدى كفاية الموارد المخصصة للتعليم	3.35	0.740	7	متوسطة
17	هناك عدم استقرار حالة إرباك للسياسات التعليمية يواجهها سوق العمل اللبناني	3.36	.5670	6	متوسطة
18	هناك خلل بين الحاجة الفعلية للقطاعات الاقتصادية من القوى العاملة ومسارات السياسة التعليمية في سوق العمل اللبناني	3.37	0.883	5	متوسطة
19	هناك عدم انسجام وتناغم ما بين خطط التعليم المخرجات الكمية والنوعية والطلب الحقيقي في سوق العمل اللبناني	3.25	0.836	10	متوسطة
20	يواجه سوق العمل اللبناني حالة من الفائض الوظيفي، وظهور بطالة مقنعة تدخل في معدلات البطالة العامة	3.28	0.634	9	متوسطة
21	يواجه سوق العمل اللبناني تحديات في تزايد اعداد الطلبة بالجامعات مع عدم وجود سوق عملي فعلي لهم	3.44	0.711	3	مرتفعة
22	يواجه سوق العمل اللبناني مشكلة في التحاق الطلبة بالتخصصات الانسانية والاجتماعية أكثر من تخصصات التعليم المهني والتقني	3.46	0.694	2	مرتفعة
	المجال الكلي (متطلبات سوق العمل اللبناني)	3.38	0.441	-	متوسطة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

4.4.اختبار فرضيات الدراسة :

- الفرضية الأولى: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم ومتطلبات سوق العمل اللبناني لدى أعضاء الهيئة التدريسية تعزى لمتغير(النوع، سنوات الخبرة، العمر، الرتبة الأكاديمية) ؟

تم تحليل التباين الاحادي (One – way ANOVA) والجدول (5) وضح ذلك.

الجدول(5) :تحليل التباين الاحادي (One – way ANOVA) للاختلاف في اتجاهات أفراد العينة لتطبيق اقتصاديات التعليم و أثرها في مواجهة متطلبات سوق العمل اللبناني لدى أعضاء الهيئة التدريسية وفقاً لمتغير(النوع)

مصدر التباين	درجات الحرية df	مجموع المربعات Sum of Squares	متوسط مجموع المربعات Mean Square	ف F	مستوى الدلالة Sig.
Between Groups	1	.4230	0.423	2.705	0.101
Within Groups	223	34.870	0.156	-	-
Total	224	35.293	-	-	-

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

يتضح من الجدول(5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) بين تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم ومتطلبات سوق العمل اللبناني وفقا لمتغير (النوع) وبالتالي تم رفض الفرضية، حيث أن مستوى الدلالة (0.101) أكبر من(0.05) وهي غير دالة إحصائياً وقد يعود السبب في ذلك إلى أن النظرة الاجتماعية لدور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل لا تختلف بشكل كبير وملحوظ بين الذكور والإناث، وذلك كون الأساس مواجهة هذه التحديات وتوفير فرص العمل للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الجدول(6) :تحليل التباين الاحادي (One – way ANOVA) للاختلاف في اتجاهات أفراد العينة تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم وأثرها في مواجهة متطلبات سوق العمل اللبناني لدى أعضاء الهيئة التدريسية تعزى لمتغير(الرتبة الأكاديمية)

مصدر التباين	درجات الحرية df	مجموع المربعات Sum of Squares	متوسط مجموع المربعات Mean Square	ف F	مستوى الدلالة Sig.
Between Groups	3	0.366	0.122	0.772	0.511
Within Groups	221	34.927	0.158		
Total	224	35.293			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

كما يتضح من الجدول(6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) بين تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم ومتطلبات سوق العمل اللبناني وفقا لمتغير(الرتبة) وبالتالي رفض الفرضية، حيث أن مستوى الدلالة (0.511) أكبر من(0.05) وهي غير دالة إحصائياً.

بالمقابل أظهرت نتائج الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد العينة على المقياس الكلي لصالح متغير العمر لعضو هيئة التدريس حيث أن مستوى الدلالة أخذ القيمة(0.000) أصغر من(0.05) وهي دالة احصائياً.

الجدول رقم 7:تحليل التباين الأحادي (One – way ANOVA) للاختلاف في اتجاهات أفراد العينة تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم و أثرها في مواجهة متطلبات سوق العمل اللبناني لدى أعضاء الهيئة التدريسية تعزى لمتغير(العمر)

مصدر التباين	درجات الحرية df	مجموع المربعات Sum of Squares	متوسط مجموع المربعات Mean Square	ف F	مستوى الدلالة Sig.
Between Groups	2	2.732	1.366	9.314	0.000
Within Groups	222	32.560	0.147		
Total	224	35.293			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

وللتعرف لمن تعود هذه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه(Scheffe) للمقارنات البعدية وفقا للجدول (8)، حيث أظهرت المتوسطات الحسابية المرجحة اختلاف في استجابات أفراد العينة بدرجات مرتفعة لدى أعضاء الهيئة التدريسية لصالح الأعمار بين 56- 64 سنة، وهذا طبيعي نظرا لزيادة خبرة وكفاءة عضو هيئة التدريس مع تقدم في العمر .

الجدول (8):اختبار Scheffe [b,] للتعرف على اختلاف اتجاهات أفراد العينة لمستوى تبعا لمتغير عمر عضو هيئة التدريس

العمر	االتكرار	مستوى الأهمية (المتوسط المرجح)	
		متوسطة	مرتفعة
بين 35 – 45 سنة	88	3.30	-
بين 46- 55 سنة	92	3.32	-
بين 56 - 64 سنة	45	-	3.59
Total	225	3.37	-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

كذلك أظهرت نتائج الجدول(9) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد العينة على المقياس الكلي لصالح متغير سنوات الخبرة لعضو هيئة التدريس حيث أن مستوى الدلالة أخذ القيمة(0.000) أصغر من(0.05) وهي دالة احصائياً.

الجدول (9):تحليل التباين الاحادي (One – way ANOVA) للاختلاف في اتجاهات أفراد العينة تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم و أثرها في مواجهة متطلبات سوق العمل اللبناني لدى أعضاء الهيئة التدريسية تعزى لمتغير(سنوات الخبرة)

مصدر التباين	درجات الحرية df	مجموع المربعات Sum of Squares	متوسط مجموع المربعات Mean Square	ف F	مستوى الدلالة Sig.
Between Groups	3	7.830	2.610	21.004	0.000
Within Groups	21	27.462	0.124		
Total	24	35.293			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

و للتعرف لمن تعود هذه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه(Scheffe) للمقارنات البعدية وفقا للجدول(10)، حيث أظهرت المتوسطات الحسابية المرجحة اختلاف في استجابات أفراد العينة بدرجات مرتفعة لدى أعضاء الهيئة التدريسية لصالح سنوات الخبرة من 21-30 سنة، وأكثر من 31 سنة.

الجدول(10):اختبار Scheffe[b] للتعرف على اختلاف اتجاهات أفراد العينة لمستوى تبعا لمتغير سنوات الخبرة لعضو هيئة التدريس

سنوات الخبرة	التكرار	مستوى الأهمية (المتوسط المرجح)	
		متوسطة	مرتفعة
أقل من 10 سنوات	35	3.03	-
من 11 -20 سنة	65	3.25	-
من 21-30 سنة	84	-	3.50
أكثر من31	41	-	3.56
Total	225	3.37	-

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

- الفرضية الثانية: هل يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى($0.05 \geq \alpha$) بين تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم ومتطلبات سوق العمل اللبناني

تشير معطيات الجدول (11) إلى أن هناك علاقات ارتباط طردية ضعيفة (0.171**) بين تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم ومتطلبات سوق العمل اللبناني وهي متوافقة مع الواقع الفعلي وذات دلالة معنوية (0.010).

جدول(11): معامل الارتباط Correlations بين تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم ومتطلبات سوق العمل اللبناني

	تطبيق اقتصاديات التعليم	متطلبات سوق العمل اللبناني
معامل الارتباط Pearson Correlation	1	0.171**
Sig. (2-tailed)	-	0.010
N	225	225

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

- الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) بين تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم ومتطلبات سوق العمل اللبناني .

يوضح الجدول(12) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) بين المتغير المستقل (تطبيق اقتصاديات التعليم) والمتغير التابع (متطلبات سوق العمل اللبناني).

جدول(12): أثر تطبيق اقتصاديات التعليم على متطلبات سوق العمل اللبناني .

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
Constant	2.963	0.168	-	17.59	0.000
تطبيق اقتصاديات التعليم	0.129	0.050	0.171	2.59	0.010

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

حيث يوضح الجدول (13) والخاص بتحليل التباين من أن النموذج معنوي وفقاً لقيمة (F) المحسوبة والتي بلغت(6.757) عند مستوى معنوية (0.05) حيث كانت القدرة التفسيرية لهذا النموذج ضعيفة جدا وفقاً لقيمة (R^2 0.029=) إذ يشير هذا إلى قدرة المتغير المستقل على تفسير (2.9%) فقط من الاختلافات الحاصلة في المتغير التابع وان نحو(% 97.1) من المتغيرات لم

يتضمنها النموذج الحالي وقد تعود إلى متغيرات اخرى أو إلى الخطأ وبالتالي لا يمكن السيطرة عليها ولم تدخل ضمن متغيرات الدراسة

ونظرا لأنه قد يوجد في علم الاقتصاد مجموعة من الأساليب التحليلية الأخرى التي تقدر هذا الواقع المضاد المفقود بطريقة مقنعة في كثير من الحالات ، لكن في التعليم قد لا يكون مجرد استخدام تقنيات الانحدار كافياً للقيام بذلك.

جدول(13): تحليل التباين ANOVa،أثرتطبيق اقتصاديات التعليم على متطلبات سوق العمل اللبناني .

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1.285	1	1.285	6.757	0.010[b]
Residual	42.398	223	0.190	-	-
Total	43.682	224	-	-	-

R^2=0.029=2.9%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

5. الخاتمة :

يواجه سوق العمل اللبناني تحديات كبيرة، ولقد أظهرت هذه الدراسة النتائج التي يمكننا أن نعرضها عبر هذه الخاتمة.

1.5. النتائج:

أظهرت نتائج المجال الكلي (تحديات تطبيق اقتصاديات التعليم) درجة متوسطة وهي أدوات مفيدة لمتخذ القرار العمومي والخاص حين يجري توزيع الموارد وخيار الاستثمار ذات العوائد المرتفعة والمستديمة، ومهما تكن النظرة إلى التعليم استثمار أو استهلاك كمقدم لليد العاملة المؤهلة، فإن مكانته التنموية ليس مجال جدل في الجوهر وإن تعددت التفسيرات والسياسات .

بالرغم من أن الفقرة رقم (12) التي تنص على" يبرز اقتصاديات التعليم الحاجة لكي يلعب قطاع الأعمال دوراً مهما في الرقابة على النوعية والتأكيد على جودة التعليم" حلت في المرتبة الثانية بدرجة مرتفعة، كان لا بد من التأكيد على أهمية قطاع الأعمال ودوره في جوانب متعددة تتمثل في: صياغة المناهج، تقويم عملية التعليم والمساهمة في تطوير وتنفيذ برامج التناوب بين التعليم والتدريب عبر برامج إعادة تدريب وتأهيل الخريجين العاطلين عن العمل بهدف القيام بوظائف أخرى متاحة في سوق العمل . كذلك الفقرة رقم (11)" تشمل اقتصاديات التعليم ظاهرة التعليم التعاوني عبر جعل المقررات الدراسية أكثر وفاء لاحتياجات المجتمع" التي حلت في المرتبة الرابعة بدرجة

متوسطة، أكدت على ضرورة مواكبة الإعداد النظري عبر إدخال الخبرة العملية في قطاعات ومرافق الصناعة والتجارة، كي يتوفر للطلاب العمل داخل مواقع ومؤسسات الإنتاج.

من هنا ضرورة قيام الدولة اللبنانية بإجراء إصلاحات عاجلة على نظام التعليم العالي، على أن لا يقتصر التوجيه على العامل الاقتصادي فقط بالرغم من أهميته التي تحظى بالمكانة المتميزة في توجيه إصلاحات منظومة التعليم وخياراتها وتقنيتها، فالتعليم له غايات وثمرات تتجاوز مجرد النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية بأوسع معانيها، كل ذلك يتم عبر الإنفاق الدائم على الاستثمار في التعليم كوسيلة لزيادة رأس المال البشري نتيجة الصلة بين الاقتصاد والتعليم إلى الحد الذي يجعل التعليم أحد ركائز النمو وغايات التنمية الشاملة .

كما أظهرت نتائج المجال الكلي" متطلبات سوق العمل اللبناني " درجة متوسطة وهذا أدى إلى انحسار فرص العمل المتاحة عن استيعاب حجم عرض العمل الكلي في الاقتصاد، عبر سوء تنظيم تدفق العمالة الوافدة إلى سوق العمل و العمالة العائدة من الخارج من جانب، وانكماش الطلب على القوى العاملة، نتيجة الأزمة الاقتصادية وتراجع الناتج المحلي والطاقة الاستيعابية للقطاع العام. حيث أظهرت الفقرة رقم(22) والتي تنص على" يواجه سوق العمل اللبناني مشكلة في التحاق الطلبة بالتخصصات الانسانية والاجتماعية أكثر من تخصصات التعليم المهني والتقني" والتي حلت بالمرتبة الثانية بدرجة مرتفعة وهذا مرده إلى أن معظم الطلبة المقبولين في الجامعات اللبنانية يدرسون التخصصات الإنسانية والاجتماعية، وقليل جداً من الطلبة الذين يدرسون التخصصات العلمية والمهنية التي تؤهلهم إلى دخول سوق العمل، وهذا يتطلب من وزارة التربية والتعليم العالي إعادة النظر في التخصصات المتاحة أمام الطلبة وعدم منح تراخيص استحداث جامعات جديدة، حيث (وصل عددها حوالي 39 جامعة ومعهداً عام 2020) وهذا الامر يتطلب اعادة التنظيم والتنسيق بين وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة العمل، ومجلس الخدمة المدنية، لمواجهة متطلبات سوق العمل اللبناني والتعرف على أهم التخصصات التي يحتاجها ، بما يؤدي إلى زيادة في فرص العمل ومكافحة البطالة.

كما أظهرت الفقرة رقم (21) والتي تنص على "مواجهة سوق العمل اللبناني تحديات في تزايد اعداد الطلبة بالجامعات مع عدم وجود سوق عملي فعلي لهم والتي حلت بالمرتبة الثانية بدرجة مرتفعة أظهرت إلى أن أعداد الطلاب المقبولين في الجامعات في تزايد كبير نظراً للزيادة السكانية وتدني معدلات القبول في الجامعات مما يشكل ضغط على سوق العمل اللبناني بحيث أصبح

يواجه أعداد هائلة من الخريجين مع وجود فرص عمل محدودة لا يمكن أن تغطي أعداد الخريجين الهائلة. وهي تتفق مع دراسة (حسن، 2019)، التي توصلت إلى وجود زيادات كبيرة في أعداد الخريجين خلال الفترة من 2000 إلى 2017 مع عدم تناسب تلك الأعداد مع متطلبات سوق العمل، واستمرار ارتفاع معدلات بطالة الإناث مقارنة بالذكور. كما تتفق مع دراسة (أبو سمور،2012) في وجود فجوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل إذ أن بعض الجامعات لا تعتمد بدراستها على البحث العلمي ووجود فجوة أخرى بين متطلبات السوق العملية ومخرجات التعليم.

كما أظهرت الفقرة رقم (15) " يواجه سوق العمل اللبناني صعوبة في تقدير حصة التعليم من الإنفاق العام" التي حلت في المرتبة الثامنة والفقرة رقم (19) والتي حلت بالمرتبة الأخيرة التي تنص على" هناك عدم انسجام وتناغم ما بين خطط التعليم المخرجات الكمية والنوعية والطلب الحقيقي في سوق العمل اللبناني "بدرجة متوسطة، وهي تتفق مع دراسة (متولي، 2016) إلى أنه على الرغم من ارتفاع معدلات الإنفاق على التعليم لم تتمكن المؤسسات التعليمية من الارتقاء بنوعية التعليم لمواكبة التطور النوعي في أسواق العمل، مع وجود تحديات تواجه التعليم العالي.

من هنا نرى ضرورة الأخذ بالاعتبار التحديات التي تواجه اقتصاديات التعليم وأثرها على الحراك المهني في سوق العمل اللبناني، وذلك عبر توجيه الطلاب نحو المهن الإدارية والفنية والإنتاجية التي تغطي احتياجات السوق، مع ضرورة التركيز على البعد النوعي وليس الكمي فقط، في أن تكون مخرجات القوى العاملة مؤهلة، تتناسب وتوائم بين مخرجات العملية الاقتصادية التربوية ومتطلبات وحاجات السوق المحلي.

بالنتيجة بالرغم من تمتع الاقتصاد بالقدرة على تقديم نماذج نظرية ودقة منهجية لدراسة التعليم، فقد تكون المساهمة محدودة إذا تم النظر إلى اقتصاديات التعليم على أنها متميزة عن التخصصات الأخرى في التعليم، من هنا تبرز الحاجة عند الاقتصاديين إلى العمل جنبًا إلى جنب مع تخصصات التعليم الرئيسية الأخرى (والعكس بالعكس) إذا كان يتعين تعظيم مساهمتهم في هذا المجال.

2.5.التوصيات:

بناءاً على ما تقدم من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة اهتمام الدولة بالتحديات التي تواجه اقتصاديات التعليم عبر توفير فرص عمل لأعداد الطلبة الخريجين من الجامعات وتوجيههم أثناء قبولهم في الجامعات إلى التخصصات المطلوبة في سوق العمل اللبناني.
- التعاون والتنسيق الدائم بين وزارة التربية والتعليم العالي وسوق العمل اللبناني، عبر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومجلس الخدمة المدنية، للتعرف على أهم التخصصات التي يحتاجها سوق العمل اللبناني .
- تعديل المناهج الجامعية بشكل دوري عبر جعل اقتصاديات التعليم مقرر إلزامي خاصة في الكليات التي تعنى بالعلوم الاقتصادية والإدارية والتربوية، لتواكب المستجدات والتغيرات الحاصلة على صعيد المعرفة والفرد والمجتمع.
- ضبط وتنظيم ومراقبة مؤسسات التعليم العالي الخاصة المتكاثرة والتي ترهق الأسر والآباء بأقساطها، مقابل تعليم أبنائهم. والعمل على رفع جودتها، لتأمين مخرجات تمتلك الكفاءات والمهارات المطلوبة.
- عدم اقتصار إصلاح النظام التعليمي في لبنان، على تعديلات تطال المناهج والكتب المدرسية، وإبعاد التربية عن تدخلات السياسيين عبر التغيير الجذري في عمق هذا النظام، والنهوض الفعلي بالتعليم الأساسي والثانوي، عبر تعزيز دور الجامعة اللبنانية ومراقبة وتقييم مستمر لأداء الجامعات الخاصة على المستوى الكمي والنوعي .
- التأكيد على المشاركة الفعالة للأوساط الأكاديمية مع الشركاء الاقتصاديين كجزء من صميم مهمة التعليم العالي اللبناني.
- إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات التي تبحث بأهمية ودور اقتصاديات التعليم في مواجهة متطلبات سوق العمل اللبناني.

6. قائمة المراجع :

1.6. قائمة المراجع باللغة العربية :

- أتكنسون،ج.ب .(1993). اقتصاديات التربية، ترجمة عبد الرحمن أحمد صائغ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .
- المصري،منذر (2003) اقتصاديات التعليم والتدريب المهني المركز العربي لتنمية الموارد البشرية .

- البان، غادة.(1996). قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم مع التطبيق على الجمهورية العربية السورية، وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ،دمشق.
- أبو سمور. عماد. (2012). اقتصاديات التعليم العالي الخاص في مصر والأردن دروس مستفادة من الحالة الفلسطينية. رسالة ماجستير.الجامعة الاسلامية. فلسطين.
- البلداوي، عبد الحميد عبد المجيد.(2009).أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال مع استخدام برنامج SPSS ، عمان: دار وائل، دار وائل للنشر، ط 1.
- البي. نوري مسعود. (2006). اقتصاديات التعليم الزراعي في ليبيا. رسالة دكتوراه. معهد البحوث والدراسات العربية . القاهرة. مصر.
- جبريل رامي (2020) تحليل البيانات خطوة بخطوة في SPSS كلية العلوم جامعة بنغازي ، ليبيا .
- حلاق، جاك. (1992). الاستثمار في المستقبل : تحديد الأولويات التعليمية في العالم النامي ، مركز البحوث التربوية-جامعة قطر .
- ربي ناصر المصري الشعراني.(2016). معالم في الاقتصاد التربوي دراسة منهجية في اقتصاديات العالم، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1.
- رحمة،انطوان (2000) اقتصاديات التعليم،الطبعة الخامسة،منشورات جامعة دمشق، سوريا.
- الرشدان، عبدالله.(تصاديات التعليم، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، الأردن .
- فُليه. فاروق عبده .(2007). اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة. دار المسيرة. عمان. الأردن.
- العدواني، نواف.(2007). اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة،ط2،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان
- وليد عبد الرحمن خالد الفرا.(2009).كتاب تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS،إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الندوة العالمية للشباب ،الجزائر.
- فريفر،بياريت.(2020). اقتصاديات التعليم في لبنان، واقع ام حبر على ورق،مجلة ابحاث ودراسات تربوية، العدد 10،السنة الخامسة.

2.6. قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

- Barreau S. Dearden L.، Sibieta، L. and Sylva، K (2009)، The Socio-economic gradient in early childhood outcomes: evidence from the UK,IFS W/ Paper .
- Besley، T. and M. Ghatak (2003) Incentives، Choice، and Accountability in the Provision of Public Services،Oxford Review of Economic Policy، 19، 235-249.

- Birkbeck College National Evaluation of Sure Start (2008) National evaluation report: The impact of Sure Start local programmes on three year olds and their families، Report 027، Research Report NESS/2008/FR/027، Nottingham، United Kingdom: Great Britain،Department for Children، Schools and Familie.
- Blanden، J.، P. Gregg and L. MacMillan (2008) Intergenerational Persistence in Income and Social Class: The Impac of Increased Inequality، CMPO mimeo.
- Blanden، J.، P. Gregg and S. Machin (2005) Educational Inequality and Intergenerational Mobility، in S. Machin and A. Vignoles (Eds.) What's the Good of Education? The Economics of Education in the United Kingdom (Princeton، USA، Princeton University Press.(
- Blundell، R.، L. Dearden and B. Sianesi (2005a) Evaluating the impact of education on earnings: Models، methods and results from the NCDS، Journal of the Royal Statistical Society Series A، vol. 168، Issue 3، 473-512.
- Dominic J. Brewer Patrick J. McEwan، Economics of Education ،1st Edition، publisher Permissions may be sought directly from Elsevier's Science & Technology Rights Department in Oxford، UK،2010.
- References Adnett، N and Davies، P. (2002) Markets for Schooling (London، Routledge). Angrist، J. and V. Lavy (1999) Using Maimonides' Rule To Estimate the Effect of Class Size of Scholastic Achievement، Quarterly Journal of Economics، 114، 533-76 .